وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٦/٣/٢٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١/٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٩٩١٣٥٤,٥٠٧ جنيه (فقط مليون وتسعمائة وواحد وتسعون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وخمسون جنيهًا و٥٠٧ مليمات لاغير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٧٦٦٤٩,٦٨ جنيه (فقط ثمانمائة وستة وسبعون ألفا وستمائة وتسعة وأربعون جنيهًا وثمانية وستون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١١٤٧٠٤,٨٢٧ جنيه (فقط مليون ومائة وأربعة عشر ألفا وسبعمائة وأربعة جنيهات و٨٢٧ مليمًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٣٣٧٢٧١,٢٠٧ جنيه (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألفًا ومائتان وواحد وسبعون جنيهًا و٢٠٧ مليمات لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/١/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن